

وهكذا توزع الكرد بين أربع دول مع وجود كردي محدود في كل من أذربيجان وأرمينيا.

ويبدو أن الطرفين الفرنسي والتركي أخذوا بالحسبان بالنسبة إلى الواقع السوري النتائج المعقدة التي كانت ستترتب على التقسيم الاعتباطي، لذلك تضمنت اتفاقية فرانكلين بويون 1921، وهي اتفاقية أنقرة الأولى، موادًا أخذت الواقع الجديد بالحسبان، ونصت على أنه من حق الناس على جانبي الحدود الذين كانوا يعدون جميعًا قبل الحرب العالمية الأولى من رعايا الدولة العثمانية التقدم بطلب الجنسية السورية أو التركية للتنقل عبر الحدود بغية زراعة أراضيهم، ونقل مواشهم بين المراعي الموجودة على جانبي الحدود⁽⁴⁾. ولكن ذلك كله بقي محض حبر على ورق من دون أي مفعول.

ثانيًا: معاناة الكرد السوريين المستمرة

مع بدايات عهد الاستقلال، كانت الآمال بأن السلطة الوطنية السورية ستعمل على تحقيق الاندماج الفاعل بين المكونات السورية المختلفة، لا سيما بين العرب والكرد. فالكرد قد أسهموا إلى جانب العرب في المعارك التي كانت من أجل الاستقلال، وشاركوا في الجهد السياسي الذي توج في نهاية المطاف بتحقيق الاستقلال وجملة المستعمر الفرنسي.

ولكن ما حصل أن السلطات الوطنية المتعاقبة قبل سيطرة حزب البعث على الحكم في سورية عبر انقلاب عسكري، اعتمدت بصورة عامة الأيديولوجية القومية، لتكون مرجعية تستمد منها المشروعية بعد أن قطعت صلتها بالخلافة الإسلامية التي أعلن مصطفى كمال نهايتها عام 1924.

وهذا ما يفسر حرص زعماء الانقلابات العسكرية المختلفة التي شهدتها سورية خلال مدة قصيرة⁽⁵⁾ والأحزاب

معاناة الكرد السوريين ونضالهم السياسي-المجتمعي خلال حكم حزب البعث بين 1963 و2011

عبد الباسط سيدا⁽¹⁾

أولاً: مقدمة

تعود جذور القضية الكردية في سورية إلى بدايات تشكل الكيان السياسي السوري المعاصر قبل نحو مئة عام (1920-3-8). ومن المعروف أن هذا التشكيل كان نتيجة الاتفاقيات التي كانت بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى 1914-1918 أنفسهم من جهة، وفرنسا وتركيا من جهة أخرى، وبريطانيا وتركيا من جهة ثالثة؛ وذلك بموجب الاتفاقيات الفرعية التي كانت ضمن إطار اتفاقية سايكس بيكو 1916 التي كان الحلفاء قد عقدها في ما بينهم بغية تقاسم منطقة شرق المتوسط التي كانت خاضعة قبل الحرب للإمبراطورية العثمانية⁽²⁾.

وبموجب هذه الاتفاقية ارتبط مصير قسم من الكرد الذين كان يعيشون في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من سورية الحالية مع مصير الكيان السياسي السوري الجديد الذي كان بموجب الاتفاقية المشار إليها من نصيب فرنسا؛ وهي الاتفاقية التي قسمت الكرد بين كل من سورية وتركيا والعراق⁽³⁾، في حين إن اتفاقية قصر شيرين 1639 بين الدولتين العثمانية والصفوية كانت قد قسمتهم بين الدولتين، فجاءت اتفاقية سايكس بيكو لتقسمهم أكثر.

(1) أكاديمي وسياسي سوري.

(2) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

William L. Cleveland and Martin Bunton, A History of The Modern Middle East, 6 Edition, (New York: Routledge 2018), Pp. 143-159.

(3) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

عبد الباسط سيدا، "آثار اتفاقية سايكس بيكو وتوابعها في رسم حدود الجزيرة السورية"، مجلة قلمون، العددان التاسع عشر والعشرون، (تموز 2022)، ص 41-66.

(4) للمزيد حول هذه الاتفاقية راجع:

عبد الباسط سيدا، المسألة الكردية في سورية: فصول منسية من المعاناة المستمرة، (عمان: دار عمار، 2013)، ص 208-211.

(5) شهدت سورية خلال 21 سنة (1949-1970) تسعة انقلابات عسكرية، بدأت مع انقلاب حسني الزعيم 1949، وانتهت مع انقلاب حافظ الأسد 1970.

الخاصة بالمكونات المجتمعية التي تعيش ضمن الحدود التي رسمها حزب البعث بنفسه ولنفسه للوطن العربي الذي يعده في أيديولوجيته ملكاً للعرب وحدهم، ومن يصر على انتمائه القومي غير العربي، ويعيش على المساحة التي يعدها الحزب جزءاً من الوطن المذكور؛ يجلى عنه، وذلك بموجب ما هو وارد في المنطلقات النظرية لحزب البعث⁽⁷⁾.

وهكذا تبنى حزب البعث بصورة متشددة التوجهات العنصرية القومية التي كانت سلطات الانفصال قد بدأت بها. وهذا ما يفسر التزامه بنتائج الإحصاء الاستثنائي الذي كانت السلطات المعنية قد أجرتة في محافظة الحسكة حصراً عام 1962،⁽⁸⁾ وذلك بهدف سحب الجنسية السورية من الكرد بحجة أنهم قد دخلوا خلسة إلى منطقة الجزيرة من تركيا؛ وهو الأمر الذي كان. وما زال، يثير كثيراً من التساؤلات، ولا يتطابق مع الوقائع. هذا مع العلم أن السلطات المعنية أرادت أن تتخذ من الورقة الكردية وسيلة لإضفاء صبغة القومية على سلوكياتها وممارساتها، وذلك في سياق خصومتها مع جمال عبد الناصر، وإبعاد الشبهة عن نفسها بعد انسحابها من الجمهورية العربية المتحدة التي كانت على الرغم من كل شيء تمثل في ذلك الحين أمل كثيرين من العرب، وبخاصة من المتأثرين أو الملتزمين بالأيديولوجية القومية العربية بصيغها المختلفة.

وفي مرحلة حكم البعث، ولا سيما في بداياته الأولى، حينما كان التوافق بين البعثيين السوري والعراقي، وفي أجواء طغيان الأيديولوجية القومية في البلدين، حتى ضمن أوساط الأحزاب الأخرى، اعتمدت سياسة عنصرية متكاملة الجوانب. فقد سحبت الجنسية السورية من حوالي 120 ألف مواطن كردي بموجب نتائج الإحصاء المذكور التي التزم بها البعث، وأعلنها عام 1965. وكانت ثمة مهازل كبرى في هذا المجال؛ ففي بعض الحالات كان الأب من حاملي الجنسية السورية، في حين عُد أولاده من الأجانب، أو العكس؛ أو كان الأخ مواطناً سورياً، وأشقائه أجانب أو العكس. وثمة

(7) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

Jordi Tejel, Syria's Kurds, History, Politics and Society, (New York: Routledge 2009), p. 53-68.

(8) للمزيد حول موضوع الإحصاء ودوافعه ونتائجه راجع:

Harriet Montgomery, The Kurds of Syria- An existence denied, (Berlin: Europäisches für Kurdische Studien, 2005), p. 77-82.

المختلفة على العزف على الوتر القومي العربي، في حين راهنت القوى الإسلامية المعارضة إياها على عودة الخلافة الإسلامية، ودعت إلى ذلك وعملت من أجله.

وتصاعد هذا التوجه القومي في مرحلة الوحدة مع مصر التي لم تأخذ الخصوصية السورية من جهة التنوع القومي بالحسبان. وقد تعرض الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا الذي كان في ذلك الحين الحزب الوحيد الذي يمثل الكرد السوريين سياسياً، وهو الحزب الذي كان قد أسس بصورة رسمية في 14 حزيران/ يونيو عام 1957⁽⁶⁾؛ وذلك لرفضه الموافقة على قرار حل الأحزاب الذي كان جمال عبد الناصر قد جعل منه شرطاً لقبول الوحدة مع سورية، وذلك ليفسح المجال أمام التنظيم الوحيد (الاتحاد القومي) الذي كان قد أسسه عام 1957، ورفضه على المصريين. ومن ثم على السوريين أيضاً بعد الوحدة عام 1958.

والجدير بالذكر هنا هو أن الحزب الشيوعي السوري كان هو الآخر قد رفض حل نفسه، الأمر الذي عرضه لقمع شديد، هذا على الرغم من الفارق بين أهداف هذا الحزب والحزب الديمقراطي الكردي. فالحزب الشيوعي كان يطالب بهذه الصورة أو تلك بالسلطة، أو يريد أن يكون على الأقل شريكاً في السلطة؛ بينما كان الحزب الديمقراطي الكردي حزباً مطلبياً إذا صح التعبير، كما أشرنا، تتمثل أهدافه بصورة أساس في رفع الظلم القومي الذي كان قد فرض على الكرد بناء على انتمائهم القومي، وكان الحزب المعني يدعو في الوقت ذاته إلى الاعتراف بحقوق الكرد السياسية والاجتماعية والثقافية. ولم تكن مسألة السلطة من بين أولوياته أو أهدافه بل كان على استعداد للتعایش مع أي سلطة تلبى مطالبه المذكورة ضمن إطار وحدة الشعب والوطن.

ولكن الأمور بالنسبة إلى الكرد السوريين تفاقمت أكثر مع وصول حزب البعث إلى السلطة في الثامن من آذار/ مارس 1963. فمن المعروف أن هذا الحزب كان، وما زال، يلتزم أيديولوجية قومية متشددة، تقوم على إنكار الحقوق

(6) للمزيد حول تاريخ تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا راجع:

عبد الحميد درويش، أضواء على الحركة الكردية في سوريا (دم: دن، 2000)، ص 14-23.

Samī Ehmed Namī, Dîmenin ji Dîroka Winda, (Stockholm: APEC, 2000), r. 87-92.

عبر اللغة والأزياء والمناسبات الاجتماعية والمجالس الغنائية الخاصة في المنازل والتمسك بالتقاليد الكردية، إلى جانب النشاط السياسي بمختلف أشكاله.

ثالثاً: واقع النشاط السياسي الكردي السوري في عهد البعث قبل عام 1970 ودوره

بذل الحزب الديمقراطي الكردي الذي كان موحداً في العامين الأولين من حكم البعث جهداً كبيراً في ميدان توصيف معاناة الكرد، والمطالبة برفع الظلم عن كاهلهم، والاعتراف بحقوقهم القومية المشروعة. وفي الوقت ذاته أدى دوراً مركزياً في توعية الكرد، وشد أزهم، ورفع معنوياتهم في مواجهة الأوضاع الاضطهادية القاسية التي يعيشونها على الرغم من القمع الذي كان يعانيه الحزب نفسه.

ولكن في عام 1965 انقسم الحزب المعني على ذاته، وتمثلت النتيجة في ظهور حزبين يحملان الاسم نفسه، ويدعي كل منهما أنه الشرعي، وبعد الآخر متمرداً منشقاً غير شرعي. والجدير بالذكر هنا أن أسباباً عدة تضافرت، وتراكمت نتائجه، وتفاعلت في ما بينها حتى وصلت الأمور إلى حد القطيعة⁽¹⁰⁾.

وقد ظهرت تلك الخلافات في أثناء اعتقال قيادة الحزب الديمقراطي الكردي في 1960؛ إذ حدث تباعد بين كل من نور الدين زازا وعدد من القياديين من جهة، وعثمان صبري ومجموعة أخرى من القياديين المعتقلين من جهة أخرى⁽¹¹⁾.

وما يستنتج مما كتبه الذين عاصروا تلك المرحلة وكانوا قريبين من الأحداث عن الموضوع، أن الخلافات كانت شخصية في البداية، ربما نتيجة الغبن الذي كان يشعر به عثمان صبري أحد مؤسسي الحزب تجاه رفاقه الذين توافقوا عن وعي أو من دونه -كل منهم بناء على أسبابه أو مسوغاته الخاصة به- على إبعاده عن رئاسة الحزب،

(10) للمزيد حول أسباب وانشقاق الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا راجع:

Harriet Allsopp, *The Kurds of Syria*, (London-New York: I.B. Tauris & Co, Ltd 2016) p. 73-81.

(11) حول هذه الخلافات بين قيادي الحزب الديمقراطي الكردي في السجن راجع:

Samī Ehmed Namī, *Dimenim ji Dîroka Winda*, r.108-109.

كثير من الأمثلة التي تؤكد اعتباطية القرار، وكيدية التنفيذ. وهكذا حُرّم هؤلاء الكرد من الأراضي الزراعية مثل غيرهم من الفلاحين وفق قوانين الإصلاح الزراعي التي كانت حكومة الوحدة قد اعتمدها في كل من مصر وسورية.

وتعرض الكرد أيضاً لسياسة تعريب شمولية، امتدت إلى أسماء الموالييد، وأسماء المحلات التجارية، فضلاً عن أسماء القرى والبلدات والمدن. وسُدت أبواب كليات الشرطة وكليات الجيش أمام الكرد، ولم يكن لهم أي نصيب في البعثات الدراسية؛ الداخلية منها والخارجية.

يضاف إلى هذا كله تحول المناطق الكردية إلى مناطق للتسلط والسلب والنهب من جانب أجهزة الحكم، ولا سيما الأمنية منها. وقد بلغت الأمور حد عدّ القراءة والكتابة بالكردية من المحرمات والأفعال الجرمية التي تعرّض أصحابها لعقوبات مزاجية باسم حماية الأمن القومي من أولئك الذي يضعفون معنويات الأمة، ويتآمرون عليها.

وقد منعت الأغاني والرقصات الكردية، ومنعت الاحتفالات بالأعياد القومية، وحتى الأعراس العلنية منعت، ما دامت الأغاني ستكون بالكردية⁽⁹⁾. وكانت التهمة المستمرة التي يتعرض له الكرد أنهم من أنصار بارزاني الذي كان يُوصف من البعثيين في الشعارات التي كان يرددونها في أثناء الاحتفالات الخاصة بهم بـ (بن غوريون ثاني).

غير أن الكرد استمروا في دفاعهم عن حقوقهم، ومطالبتهم برفع الظلم عنهم، على الرغم من سياسة الاضطهاد المزدوج التي فرضها عليهم حزب البعث بكل قسوة؛ وكانت تلك السياسة تقوم على ركنين: الأول، حرمان الكرد من حقوقهم القومية المشروعة، وتجسّد الثاني في اعتماد مختلف الأساليب والمشروعات التمييزية التي كان الهدف الأساس منها فرض القهر واليأس على الكرد ودفعهم نحو الرحيل، أو القبول بمشروع الصهر القومي الذي لم يجد حزب البعث سواه في التعامل مع واقع التنوع القومي في كل من سورية والعراق.

لقد أصر الكرد على التمسك بخصوصيتهم القومية

(9) Harriet Montgomery, *Ibid*, Chapter four "Arabisation", p. 75- 108, and chapter five "Economic Discrimination" p. 109-125.

في الواقع الكردي السوري، والحركة السياسية الكردية على وجه التحديد، نشير هنا إلى حدثين مهمين ما زال تأثيرهما مستمرًا بهذه الصيغة أو تلك.

الحدث الأول تمثل في توافق الحكومة العراقية برئاسة أحمد حسن البكر وبدور لافت من نائبه صدام حسين والحركة الوطنية الكردية بزعامة ملا مصطفى بارزاني على اتفاق سلام ينص على حصول الكرد في إقليم كردستان على حق الحكم الذاتي ضمن إطار الجمهورية العراقية، وعلى التوافق على شراكة الكرد في الجمهورية العراقية إلى جانب العرب والمكونات المجتمعية الأخرى. وكان هذا الحدث موضع تفاعل وفرح في أنحاء كردستان كلها، وتفسير ذلك أنه كان يعني وضع نهاية لعقود طويلة من الاقتتال الداخلي بين الحكومات العراقية المتعاقبة والثورة الكردية، الأمر الذي كلف عشرات آلاف من الضحايا إلى جانب التدمير والاستنزاف الاقتصادي⁽¹⁴⁾.

ونحن لا نذيع سرًا في هذا المجال إذا قلنا إن العلاقة بين كرد سورية وكردستان العراق كانت وثيقة، وما زالت، وإن مصطفى بارزاني كان الرمز القومي الكردي في أنحاء كردستان كلها، وما زال، على الرغم من الجهد كله الذي بُذل، ويُبدل، من أجل التشكيك في دوره ومنزلته، وذلك سواء من جانب الدول الإقليمية، أم من جانب القوى الكردية التي كانت في صراع مع ملا مصطفى، أو تلك التي عملت لاحقًا في هذا الاتجاه بناء على ارتباطها والتزاماتها الإقليمية، أو رغبة منها في فرض نفسها. وهنا علينا أن نميز بين الزعامات الحزبية التي برزت لاحقًا والزعامة القومية التي تمثلت منذ نهايات أربعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا في شخصية مصطفى بارزاني، وقبله كانت تتشخص في الشيخ سعيد بيران، ومن ثم في الشيخ محمود الحفيد، ومن بعده قاضي محمد.

فقد برزت في السبعينيات أسماء عدد من الزعامات الكردية في مختلف أنحاء كردستان، لكنها ظلت في نطاق الزعامات الحزبية، ويُشار هنا على سبيل المثال إلى كل من

(14) للمزيد حول اتفاقية 11 آذار/ مارس 1970 راجع:

مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ج3، (أربيل: دن، 2002)، ص 241-252.

ادموند غريب، الحركة القومية الكردية، (بيروت: دار النهار، 1973)، ص 94-117.

ثم تفاقمت تلك الخلافات أكثر حين تبني نور الدين زازا، رئيس الحزب في ذلك الحين، موقفًا مرئيًا أمام المحكمة حول أهداف الحزب (الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا)؛ فقد ذكر في مرافعته أمام المحكمة العسكرية في حلب بتاريخ 9/9/1960⁽¹²⁾ أن الحزب يعمل من أجل رفع الظلم الذي يتعرض له الكرد في الجمهورية العربية المتحدة 1958-1961، ويناضل لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بهم، وذلك للمحافظة على هويتهم القومية. بينما أصرَّ عثمان صبري على أن الحزب يناضل من أجل تحرير كردستان وتوحيدها. وبعد ذلك أكد كل فريق الموقف نفسه تقريبًا أمام المحكمة العسكرية بدمشق، واستمرت التباينات الشخصية والسياسية بين الفريقين في مرحلة ما بعد السجن، وتأثرت لاحقًا بالخلافات التي كانت قد بدأت ضمن صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق بين ملا مصطفى بارزاني رئيس الحزب، والمكتب السياسي بقيادة إبراهيم أحمد ومعه جلال الطالباني، وكانت الحصيلة انشقاق عام 1965، وهو أول انشقاق في أول حزب كردي سوري⁽¹³⁾.

رابعًا: الحركة السياسية الكردية السورية

في عهد حافظ الأسد 1970-2000

شهد عام 1970 جملة أحداث وتطورات ومتغيرات على صعيد الحركة السياسية الكردية السورية، وعلى المستوى السوري العام، وحتى على الصعيد الإقليمي وبخاصة في العراق الذي يظل دوره مؤثرًا في الواقع السياسي السوري بصورة عامة، وعلى الصعيد العربي والكردي على وجه التخصيص.

ومن أهم الأحداث التي كانت خلال عام 1970، وأثرت

(12) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

Samî Ehmed Namî, Dîmenin ji Dîroka Wînda, r, 103-105.

(13) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

Samî Ehmed Namî, Dîmenin ji Dîroka Wînda, r. 111-121.

وما يذكره سامي أحمد نامي حول موضوع الخلاف بين نورالدين زازا وعثمان صبري هو أن الأخير أعترف في ما بعد بأن نورالدين كان بعيد النظر، ولكننا لم نكن نضمه في الوقت المناسب.

Samî Ehmed Namî, Dîmenin ji Dîroka Wînda, r. 127.

سوريا (كان يعرف في الأوساط الشعبية باليمين، في حين إنه كان يسمى نفسه (الديمقراطي) ولاحقًا (التقدمي)).

ومنذ ذلك الحين (بداية سبعينيات القرن العشرين)، بدأ مسلسل الانشقاقات في الأحزاب السياسية الكردية السورية، وحدث تباعد في السياسات بين تلك الأطراف بفعل جملة عوامل، منها: شخصية، ومنها كردستانية، هذا إلى جانب دور السلطة، أو التباينات التي كانت بين تلك الأحزاب حول مشروعية التعامل مع السلطة أو لا مشروعيتها، وحدود ذلك التعامل، وأهدافه.

أما الحدث الثاني الذي أثر في الواقع الكردي المجتمعي والسياسي والواقع السوري بصورة بعامة، فهو سيطرة حافظ الأسد على مقاليد الحكم السوري عبر انقلاب عسكري في 16 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1970.

لجأ حافظ الأسد منذ بدايات حكمه إلى أسلوب احتواء المعارضة السياسية وإضعافها بمختلف الأشكال. فشجع عبر أجهزته الأمنية الانشقاقات الحزبية بل أسهم فيها، وأعلن عن تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية عام 1972، لتضم جملة من الأحزاب التي كانت تطرح نفسها بداية بهذه الصيغة أو تلك لتكون البديل السياسي من حزب البعث، ولكنها أُرهِقت، وتراجعت نتيجة الخلافات والانقسامات والترهل والقمع والبحث عن الامتيازات الشخصية، والإشارة هنا إلى الحزب الشيوعي بجناحيه (البكداشي والفصيلي) والاتحاد الاشتراكي إلى جانب القومي السوري، وعدد من الأحزاب الأخرى، ثم انضم إلى الجبهة اتحاد نقابات العمال واتحاد الفلاحين، أما قيادة الجبهة، فقد كانت لحزب البعث بطبيعة الحال⁽¹⁷⁾. أما من تمرد على سياسة التدرج، فكان مصيره التضييق والملاحقة والاعتقال والقمع المسلح والمجازر، كما حدث مع الإخوان المسلمين لاحقًا.

وفي ما يتصل بالكرد وأحزابهم السياسية، فكان التعامل معهم براغماتية، وذلك بهدف الاحتواء من خلال اعتماد سياسة المرونة النسبية. فقد خفت حدة الاعتقالات،

مسعود بارزاني وجلال طالباني، وعبد الرحمن قاسم، وكمال بُرقاي، وعبد الله أوجلان، ولكنها ظلت محكومة بالواقع الحزبي وخلافاته وصراعاته، ولم تتحول نتيجة تلك الخلافات إلى رموز قومية عامة متفق عليها. هذا مع أهمية الإقرار بالتقدير الخاص الذي حصل عليه كل من مسعود بارزاني وجلال طالباني بين الكرد معظمهم، ولكن الخلافات الحزبية شبه الدائمة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لم تساعد حتى الآن على التعامل معهما بوصفهما زعيمين قوميين في المستوى الشعبي الكردي العام، هذا مع ضرورة الاعتراف بأهميتهما يتمتعان أكثر من غيرهما بتقدير الكرد والعراقيين واحترامهم في المستويين الإقليمي والدولي.

وبمبادرة من ملا مصطفى بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في ذلك الحين، وبناء على طلبات عدد من الشخصيات الكردية السورية والقيادات في جناح الحزب الديمقراطي الكردي في سورية، دُعِيَ إلى عقد مؤتمر وطني عام لكرد سورية بهدف توحيد الجناحين ضمن حزب واحد⁽¹⁵⁾.

وكان التوافق على إبعاد القيادات التي اعتُقد أنها تتعوق، أو ستعوق، عملية الوحدة، وتؤثر سلبيًا في جهد التوحيد. واعتمد أيضًا الرأي الذي كان يدعو إلى ضرورة إشراك المستقلين ليكون لهم الدور الأكبر في القيادة المرحلية المؤقتة التي كلفت بمهمة توحيد الحزب، والتمهيد لعقد مؤتمر اعتيادي⁽¹⁶⁾.

إلا أن الذي حصل هو أن المشروع الوحدوي الذي كان يرمي إلى توحيد الجناحين ضمن إطار حزب واحد لم يصل إلى نهاياته السعيدة المطلوبة، وهكذا أصبح الكرد السوريون أمام ثلاثة أحزاب عوضًا عن حزب واحد: الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (القيادة المرحلية)، الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (اليساري)، الحزب الديمقراطي الكردي في

(15) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

عبد الحميد درويش، أعضاء على الحركة الكردية في سوريا، ص 147-158.

علي صالح ميراني، الحركة القومية الكردية في كردستان سوريا- 1946-1970، (دهوك: سبريز، 2004)، ص 239-242.

(16) عبد الحميد درويش، أعضاء على الحركة الكردية في سوريا، ص 156-157.

(17) للمزيد حول هذه الجبهة راجع:

شمس الدين الكيلاني، مدخل في الحياة السياسية السورية: من تأسيس الكيان إلى الثورة، (الدوحة: بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 91-93.

تدخل ضمن التنسيق السياسي العلني بأهدافه الواضحة، وليس التنسيق الأمني الوظيفي السري الذي لا يُلزم عادة الجانب القوي المهيمن بأي شيء.

ومع انتقال منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الراحل ياسر عرفات إلى لبنان، وذلك بعد الصدام الذي كان بينها وبين الجيش الأردني في أيلول/ سبتمبر 1970 في مرحلة اتسمت بتعاطف لافقت مع الحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت تمثل حدثاً غير عادي في مستوى المنطقة بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وفي أجواء الحرب الباردة والدعاية السوفييتية، وطغيان شعارات معاداة الإمبريالية والصهيونية والرجعية؛ تأثر الكرد وأحزابهم كغيرهم من شعوب المنطقة وأحزابها بتلك الأوضاع والتوجهات التي أفرزتها. وهي الأوضاع عينها التي أعلن فيها الحزب اليساري الكردي التزامه بالماركسية اللينينية في المؤتمر الثالث عام 1973؛ وكان ذلك في ما يبدو تحت تأثير العلاقات مع بعض الفصائل الفلسطينية اليسارية، لا نتيجة تشخيص دقيق للواقع الكردي، وتحديد المطلوب بالنسبة إليه. بل على النقيض من ذلك، لم تكن الأيديولوجية المعنية في مصلحة المجتمع الكردي السوري، ولا في مصلحة حركته السياسية التي كانت ترمي إلى رفع الظلم وضمان الحقوق المشروعة بل لم تكن على المدى البعيد في مصلحة الحزب اليساري الكردي نفسه الذي كان يُعد في ذلك الحين حزباً قوياً، له جمهور واسع بين العمال والفلاحين والمثقفين في مختلف المناطق الكردية في سورية، وحتى بين التجمعات الكردية في المدن الكبرى خصوصاً في دمشق وحلب، وكان له وجود لافت بين الجاليات الكردية في أوروبا؛ ولكن الالتزام غير المدروس بعناية بالماركسية أضعفه، وتسبب لاحقاً في حدوث انشقاقات متتالية أزهقته. غير أن السبب الأيديولوجي لم يكن هو السبب الوحيد للانشقاقات، فإلى جانبه كانت -وما زالت- هناك أسباب أخرى، منها شخصية ومنها كردستانية، ومنها خاصة بجهد الأجهزة الأمنية السورية. والجدير بالذكر في هذا المجال هو أن الأسباب الشخصية والكردستانية، إلى جانب جهد الأجهزة الأمنية، كانت جميعها من الأسباب المشتركة المعهودة التي أسهمت في انشقاقات الأحزاب الكردية السورية بصورة عامة، سواء الماركسية اليسارية منها أم الديمقراطية أو المحافظة منها.

ورفعت القيود بعض الشيء عن الثقافة الكردية، وصدرت التصريحات الضبابية التي توحى بأن الكرد هم جزء من المجتمع السوري، وأصبح بعض رجال الدين الكرد من المقربين، وكان من اللافت الترويج لشخصية صلاح الدين الأيوبي، لكن في المقابل استمر التمسك بنتائج الإحصاء، وتطبيق الحزام، وسياسة التعريب الشمولي⁽¹⁸⁾، وذلك ليؤكد حافظ الأسد توجهه العروبي مقابل خصمه اللدود الذي كان يتمثل في البعث العراقي، ثم تطورت الأمور ليتشخص الخلاف في صدام نفسه على وجه التحديد. وكان لجوء كل طرف إلى سياسة مد الجسور مع معارضة الطرف الآخر، لكن الفرق بين الأحزاب العراقية المعارضة (ومعها الأحزاب الكردية) والأحزاب السورية المعارضة هو أن الأولى كانت تمتلك استراتيجية واضحة، تناضل من أجل الديمقراطية للشعب العراقي، والحقوق القومية للشعب الكردي في العراق؛ وتعمل من أجل الحصول على الدعم بمختلف الأشكال في سبيل تأمين مستلزمات الكفاح المسلح الذي كانت تخوضه ضد نظام صدام حسين. وقد تعرضت نتيجة ذلك للقمع المفرط، والمجازر بأشكالها كلها، ويُشار هنا بصورة خاصة إلى مجازر حلبجة والأنفال. وكان التنسيق بين هذه الأحزاب ونظام حافظ الأسد علنياً، ولها مكاتب علنية في كل من دمشق والقامشلي، وغالباً ما كانت تشارك في مناسبات ينظمها الحزب الشيوعي العراقي الذي كان يرتبط بعلاقات جيدة مع الأحزاب الشيوعية في الدول العربية وفي المستوى العالمي، وحتى مع الاتحاد السوفييتي. هذا في حين إن الأحزاب السورية، ومعها بعض الشخصيات القيادية الكردية السورية (صلاح بدرالدين مثلاً) لم تمتلك الجرأة على بيان ماهية علاقاتها مع نظام صدام حسين، وذلك نظراً إلى الطبيعة الأمنية الخالصة لتلك العلاقات التي كانت أهدافها غالباً شخصية مصلحة، ولم تكن تدخل ضمن إطار استراتيجية عامة تستهدف توظيف تلك العلاقات في سبيل بلوغ السلطة في سورية بالتعاون مع القوى والأحزاب السياسية السورية الأخرى المعارضة للنظام، في حين إن زعماء المعارضة العراقية في سورية كانوا يلتقون من حين إلى آخر مع القيادة السياسية السورية، ومنهم حافظ الأسد نفسه. الأمر الذي يؤكد أن علاقاتهم مع النظام السوري كان

(18) للمزيد حول موضع تعامل حافظ الأسد البراغماتي مع الكرد السوريين، راجع:

بقيادة الاتحاد السوفياتي، كان هذا الأخير يرتبط بأفضل العلاقات مع نظام حافظ الأسد، وقد توجت تلك العلاقات لاحقاً بمعاهدة الصداقة السورية السوفيتية عام 1980 التي جاءت على حساب الشيوعيين أنفسهم، فما بالك بالماركسيين الجدد؟.

خامساً: إقحام حزب العمال الكردستاني في الساحة الكردية السورية

أراد حافظ الأسد بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 أن يؤدي دوراً إقليمياً، وذلك لتعزيز موقع نظامه، والوصول به إلى مستوى يستطيع عنده قطع الطريق أمام المحاولات الانقلابية المدعومة من خصومه الإقليميين ولا سيما من جهة العراق، أو حتى محض التفكير فيها. وكان له ذلك عبر بناء الأجهزة الأمنية المتشابكة التي كانت خيوطها جميعها تلتقي لديه. وقد ساعده في ذلك دخوله إلى لبنان، والسيطرة على الأوضاع هنا عام 1976 بضوء أخضر إسرائيلي أميركي على الأغلب لتحجيم الدور الفلسطيني بقيادة ياسر عرفات.

فقد كانت القوى الفلسطينية باتجاهاتها المختلفة، وفي المقدمة منها (فتح)، تشكل بالنسبة إلى حافظ الأسد المنافس الرئيس على ورقة المفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، لذلك سعى بكل الجهد للسيطرة والهيمنة عليها بإبعاد قادتها التاريخيين أو تهميشهم. ومن بين ما ساعده على ذلك وفاة جمال عبد الناصر المبكرة 1970، وهو الذي كان يلهب حماس الناس في الساحات العربية التي كانت تجد في شخصية عبد الناصر والكاريزما التي كانت تميزه الأمل والمنقذ.

ولم يكتف حافظ الأسد بالورقة الفلسطينية بل استحوذ أيضاً على الورقة اللبنانية، خصوصاً بعد تصفية زعيم الحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط في 16 آذار/ مارس 1977، وتمكن من التغلغل عبر الأجهزة الأمنية ضمن صفوف الطوائف اللبنانية كلها التي أوجد فيها قوى موازية لمواجهة القوى التقليدية التي كانت تعد في ما مضى عناوين تلك الطوائف. وأصبحت دمشق القبلة السياسية للبنانيين من مختلف الاتجاهات.

فالتزام الحزب اليساري الكردي بالماركسية اللينينية من دون مراعاة طبيعة تطور الوعي السياسي بين الكرد السوريين ومستواه أبعد الحزب المذكور عن الوسط الكردي، وجعل منه حزباً أيديولوجياً في المقام الأول، وهو الأمر الذي حدّ من إمكانياته على صعيد إقامة العلاقات والتواصل مع الناس خارج نطاق جمهور الحزب، وخارج دائرة الأعضاء الملتزمين.

وتسبب الالتزام بالماركسية في إحداث هوة أو فجوة بين الحزب المعني والكرد بصورة عامة، والوسط العربي في منطقة الجزيرة، وفي بقية المناطق السورية أيضاً؛ إذ بات يُنظر إلى الكرد بأنهم قد توجهوا نحو الشيوعيين، الأمر الذي لم يكن موضوع ترحيب أو استساغة من جانب قطاعات واسعة من المجتمع السوري، ولا سيما بين العرب والكرد، فقد اتسم هذا المجتمع باستمرار بتدينه المعتدل غير الملتزم بأي حركة من حركات الإسلام السياسي. وكانت النظرة العربية إلى الكرد بوصفهم -على الرغم من تباين الانتماء القومي- يتشاركون مع العرب الدين نفسه بل المذهب نفسه (حوالي 95 بالمئة من الكرد السوريين هم من السنة). أما كردياً، فيظل التمسك بالهوية القومية هو الأساس، وهذه الهوية تتجاوز حدود الدين أو المذهب، فثمة كرد من الإيزيديين والعلويين ممن يعملون إلى جانب الكرد السنة في الأحزاب الكردية السورية معظمها، وربما يمكننا تفسير هذا الأمر بما تعرض له الكرد من ظلم قومي مستمر، وبصرف النظر عن هوية النظام الحاكم. ولكن الملاحظ في وقتنا الحالي أن التوجه الوطني السوري بات هو السائد، ولكن على أرضية احترام الخصوصيات، والاعتراف بالحقوق، وضمن إطار وحدة الشعب والوطن بطبيعة الحال.

والطريف في الأمر، أن الأحزاب الشيوعية نفسها كانت ترى في هذا الالتزام خطراً على مستقبلها ضمن المجتمع الكردي الذي كان يمدّها بعدد كبير من الأعضاء والكوادر، وكانت تعد ذلك الالتزام نوعاً من المزاودة عليها، وصيغة من المنافسة لها.

ولكن الأمر الأهم، والأكثر وضوحاً الذي غاب عن دائرة اهتمام رواد الالتزام في الحزب اليساري الكردي وتفكيرهم، أنه بينما كان الحزب يطالب بالتضامن بين الأحزاب الشيوعية والعمالية واليسارية وحركات التحرر الوطني

مع الواقع السياسي السوري الداخلي، ويؤثر في الأحزاب السياسية السورية سواء تلك التي كانت في (الجهة الوطنية التقدمية) أم تلك التي ظلت خارجها، فكلف أجهزته بزعم العملاء بين صفوف تلك الأحزاب، وأسهم هؤلاء، إلى جانب عوامل أخرى، في إحداث الانشقاقات التي بدأت وفق متواليات حسابية، لتتحول لاحقاً إلى متواليات هندسية، الأمر الذي أدى إلى تقزيم الأحزاب في مستوى الحجم والجمهور والأهمية ودائرة التأثير.

فقد انقسم الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي) على ذاته، وكذلك حزب اليسار الكردي في سورية، والأمر نفسه بالنسبة إلى الحزب الديمقراطي الكردي التقدمي؛ واستمر المسلسل حتى بلغ عدد المنظمات والأحزاب الكردية السورية قبل الثورة أكثر من 15 حزباً وتنظيماً⁽²⁰⁾، وضوعف هذا العدد لاحقاً باستمرار، ليصبح اليوم رقمًا يفوق التصور، وهو في تصاعد دائم⁽²¹⁾.

وقد تمكن نظام حافظ الأسد بالتعاون مع بعض الفصائل الفلسطينية القريبة منه التي استغلت علاقاتها مع الأحزاب الكردية السورية من إقامة العلاقات مع الأحزاب الكردية في تركيا التي انتقلت قياداتها أغلبها بعد الانقلاب العسكري الذي قام به كنعان إيفرين عام 1980 إلى سورية التي كان قد وصل إليها بعض القياديين قبل الانقلاب، وفي مقدمتهم عبد الله أوجلان وزوجته كسيرة التي كانت هي الأخرى قيادية في (حزب العمال الكردستاني)، واللافت أنهما قدما نفسيهما باسمين مستعارين هما علي وفاطمة⁽²²⁾، وذلك عند دخولهما إلى سورية عن طريق عين العرب/ كوباني عام 1979.

ولم تمض مدة طويلة حتى تمكن الحزب المعني من بناء العلاقات مع الأجهزة الأمنية السورية، وقد ساعده على ذلك

واستخدم حافظ الأسد ورقة المعارضة العراقية أيضاً من خلال تقديم التسهيلات للأحزاب والقوى السياسية العراقية؛ العربية منها والكردية، وحتى الشيوعية.

ومع توجه بعض الأحزاب الكردية السورية نحو بناء العلاقات مع القوى والأحزاب السياسية في المنطقة خارج سورية، ولا سيما الفلسطينية واللبنانية، ومع الأحزاب الكردية في مختلف أجزاء كردستان، ومع الأحزاب الشيوعية، ولا سيما الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الشيوعية السورية، قرر حافظ الأسد استخدام الورقة الكردية في المنطقة لتعزيز منزلته الإقليمية، وبخاصة بعد خروج مصر من دائرة التأثير في الواقع العربي بعد زيارة أنور السادات إلى القدس 1977، وتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وانشغال صدام حسين بتطورات الأوضاع في إيران، واستعداداته لإمكان نشوب صراع مسلح عنيف وطويل مع نظام الخميني 1979.

فالأحزاب الكردية لم تُضم إلى الجهة الوطنية التقدمية المشار إليها، وذلك بالتناغم مع سياسة حزب البعث تجاه الكرد، وهو الحزب الذي أعلنه حافظ الأسد في دستوره الذي فرضه على السوريين عام 1973 قائداً للدولة والمجتمع. ولكنها في إطار سياسة المرونة التي اتبعها الأسد مع الكرد وبقية المكونات السورية، لم تعد تخضع لحملات الاعتقال المكثفة التي كانت تجري سابقاً، لكن هذا لا ينفي واقع اللجوء إلى الاعتقالات من حين إلى آخر بناء على حسابات الأجهزة الأمنية وتقديراتها، ويشار هنا على سبيل المثال إلى اعتقال سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) المرحوم دهام ميرو وعدد من أعضاء قيادته، وذلك بعد إصدار الحزب المذكور بياناً يرفض فيه تطبيق مشروع الحزام العربي الذي طُبق عام 1973⁽¹⁹⁾.

فحافظ الأسد كان على اطلاع كامل بالواقع الكردي وخلفياته التاريخية، وعلى معرفة كاملة بحيوية الحس السياسي الكردي السوري الذي كان من شأنه التفاعل

(19) للمزيد حول هذا الحزب والاعتقالات التي تعرض لها في عهد حافظ الأسد راجع:

علي صالح ميراني، "الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) من التأسيس إلى الثورة"، موقع مدارات كرد، (2016-03-28).

<https://www.medaratkurd.com/2016/03/28/1464/>

(20) حول أسماء هذه الأحزاب والمسؤول الأول في كل حزب راجع:

حسام عيسى عبد الرحمن، "معضلة الأكراد السوريين بين صيرورة الاندماج وأسطورة الانفصال"، مجلة المستقبل العربي، ع: 463، (أيلول/سبتمبر، 2017).

(21) للمزيد حول موضوع الانقسامات والعلاقات وأسبابها ضمن الأحزاب الكردية السورية راجع:

Harriet Allsopp, The Kurds of Syria, p. 72-98.

(22) ربما يشير هذا الاستخدام للاسمين المشار إليهما تحديداً إلى محاولة من جانب عبد الله أوجلان بناء علاقة مع المفاصل الأمنية العلوية في نظام حافظ الأسد، وما عزز هذه الاحتمالية لاحقاً تمثل في العلاقات بين حزب العمال الكردستاني وجمعية المرتضى، وجميل الأسد شخصياً.

فيه خطراً على نظامه، وعرقلة لمشروعه الخاص الرامي إلى تأبيد حكم آل الأسد عبر تحويل الجمهورية إلى وراثية، وهي العملية التي ظل يغطيها بشعارات المقاومة والممانعة إلى جانب الشعارات التقدمية وحتى العلمانية. ولعله من المناسب هنا الإشارة إلى نزعة حافظ الأسد البراغماتية في السياسة التي تجلت على سبيل المثال في خلال ارتباطه بأوثق العلاقات مع النظام الإيراني الإسلامي المذهبي من جهة، ومع الاتحاد السوفييتي الشيوعي من جهة أخرى. هذا إلى جانب حرصه على إبقاء القنوات مفتوحة مع الدول الغربية، وكذلك مع دول الخليج.

دخل حزب العمال الكردستاني إلى الساحة الكردية السورية عبر كوادره ووسائل إعلامه التي كانت تحظى بدعم من نظام حافظ الأسد، ومارس الأعمال الإرهابية لترويج الكرد، وذلك عبر عمليات الضرب والتشبيح وقطع الأذان والأنوف والتغيب والاعتقال في عدد من المناطق، وتمكن من بناء العلاقات مع أحزاب كردية سورية كانت قريبة من النظام، واستطاع الحزب المعني الدخول في علاقات مع أحزاب كردستان العراق، مستفيداً من توجهات النظامين السوري والإيراني وتعليماتهما. وقد ساعدته أوضاع القمع الوحشي الذي مارسه نظام صدام حسين ضد الكرد في كردستان العراق في ذلك.

وبهذا الشكل تمكن حزب العمال نفسه بأساليبه التضليلية من طرح نفسه بوصفه القوة القادرة على مواجهة الأخطار التي تهدد الكرد، هذا في حين إن هذه السياسة والدعاية كانت بمنزلة عدة التسويق والتمدد بالتنسيق مع النظامين الراعيين، حتى إن هذا الحزب تمكن بالتنسيق مع الراعيين من الدخول في علاقات مع نظام صدام حسين نفسه الذي منحه بعض المقرات في أماكن عدة في كردستان العراق، وفي الوقت ذاته كانت له علاقات مع جمعية الإمام المرتضى التي أعلن تأسيسها جميل الأسد شقيق حافظ الأسد نفسه⁽²³⁾.

وهكذا أخذ هذا الحزب الدور الذي كان نظام حافظ

الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني الذي كان قد أعلن تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني في دمشق عام 1976.

ولم تمض مدة طويلة حتى تبنت الأجهزة الأمنية السورية هذا الحزب، وساعدته بمختلف الإمكانيات، ليكون أدواتها الطيبة للتحكم في الورقة الكردية. ومنذ بدايات ثمانينيات القرن المنصرم، بنى هذا الحزب العلاقات عبر النظام السوري مع النظام الإيراني، وكان ذلك ضمن إطار استراتيجية النظامين المشتركة في ميدان التدخل في شؤون مجتمعات المنطقة ودولها من خلال التحكم في الوضع اللبناني، والتأثير في كل من العراق وتركيا. والملاحظ تزامن تبني هذا الحزب من النظامين مع الجهد الذي كانا يبذلانه من أجل تأسيس (حزب الله) في لبنان (أسس عام 1982)، ليكون الحزب المعتمد المفضل لديهما على حساب حركة أمل التي كانت تظل قوة غير مضمونة الجانب 100 بالمئة وفق الحسابات الإيرانية بالدرجة الأولى، وحسابات حافظ الأسد نفسه.

وكان لافتاً فتح نظام الأسد معسكرات التدريب للحزب المذكور (حزب العمال الكردستاني) في كل من لبنان وسورية، وتزويده بالمال والسلاح، وغض النظر عن تجنيده الشباب من الكرد السوريين، وتغلغله ضمن المجتمع الكردي السوري رافعاً شعارات كبرى، في مقدمتها تحرير كردستان وتوحيدها، في الوقت الذي كان النظام الأسدي نفسه يقمع الكرد السوريين من الأحزاب الكردية السورية، ومن المستقلين أيضاً، لمطالبهم بالحقوق الكردية المشروعة فحسب، ودعوتهم إلى إيقاف العمل بالسياسة التمييزية العنصرية التي كانت تمارس ضدهم. فالسجون السورية لم تخل من الكرد السوريين، وبخاصة من المطالبين بإعادة الجنسية السورية إلى المواطنين الكرد الذين كانوا قد حرموا منها نتيجة الإحصاء الاستثنائي الذي أشرنا إليه في أكثر من موضع من هذا البحث.

فإلى جانب الأهداف الإقليمية لحافظ الأسد من استخدام الورقة الكردية، كان ثمة هدف داخلي يتلخص في رغبته في توجيه أنظار الكرد السوريين نحو الخارج، نحو كردستان تركيا بصورة أساس، ليبعدهم بذلك عن إمكان التفاعل مع الواقع السياسي السوري، الأمر الذي كان يجد

(23) للمزيد حول هذه الجمعية وعلاقتها مع حزب العمال الكردستاني، راجع:

عبد الرحمن الحاج، البعث الشيوعي في سورية (1919-2007)، ط1، (بيروت: الجسور للترجمة والنشر، 2017)، ص 60-66.

نظام صدام حسين على الخروج من الكويت، نتيجة تدخل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبمشاركة عدد من الدول العربية من بينها سورية نفسها التي كان رئيسها قد حصل على مكافأة تمثلت في إخراج ميشيل عون من قصر بعبدا بالقوة، فتوجه الأخير إلى السفارة الفرنسية في بيروت، ليصبح لاحقاً لاجئاً في فرنسا بعد أن كان قد أطلق التصريحات النارية ضد حافظ الأسد وأركان حكمه، معتمداً في ذلك على حليفه النظام العراقي في ذلك الحين⁽²⁵⁾.

ومع دخول الأميركيين إلى العراق، وفرضهم منطقة حظر الطيران في الشمال والجنوب⁽²⁶⁾، وتحول كردستان العراق إلى منطقة شبه مستقلة بعد التوافق التاريخي الذي كان بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وإجراء الانتخابات التشريعية الخاصة ببرلمان الإقليم⁽²⁷⁾، وتشكيل الحكومة المحلية في إقليم كردستان؛ تراجعت منزلة حزب العمال الكردستاني ودوره في كردستان العراق، وخفت الضغوط التي كان يمارسها على كرد العراق وكرد سورية بمختلف الأساليب، وتجددت آمال الأحزاب الكردية السورية التي كانت قد بنت منذ أوائل الستينيات علاقات تاريخية مع الثورة الكردية بقيادة ملا مصطفى بارزاني؛ ولم يعد حزب العمال، وقائده أوجلان يحظيان بتلك الهالة التي كانا يحرصان على إضفاها عليهما. ولتلافي النتائج المترتبة على ذلك اعتمد حزب العمال بصورة واضحة علنية على النظام السوري والتنسيق العلني معه؛ وتمكن بشعاراته الشعبوية التضليلية من استقطاب الشباب الكرد السوريين ممن كانوا يمتلكون الحماس، ويفتقرون إلى الخبرات، وصدقوا شعارات حزب العمال الديماغوجية⁽²⁸⁾.

ولم تتمكن الأحزاب الكردية السورية الهرمة المترهلة

(25) حازم صاغية، الانهيار المديني: الخلفية التاريخية لانتفاضات الشرق الأوسط العربي، (بيروت: دار الساقي 2013)، ص 227.

(26) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: جيمس بيكر، مذكرات جيمس بيكر - سياسة الدبلوماسية، مجدي شرشر (مترجمًا)، (القاهرة: مكتبة مدبولي 2002)، ص 633-634.

(27) حول هذه الانتخابات راجع موقع برلمان إقليم كردستان العراق: <https://2u.pw/4nKeav4>

(28) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

هوشنك أومي، "الكردستاني" نظام الأسد: حكاية خضام وونام على وقع أحلام المؤسس، موقع يكتبي ميديا، (7 نيسان/ أبريل، 2015).

<https://2u.pw/AXxAzfz>

الأسد يريد أن يكلف به حزب بروسك (الصاعقة)، ولكن هذا الأخير عجز عن أداء المهمة التي يبدو أنها كانت أكبر من حجمه وإمكاناته، فأنيطت بحزب العمال، وتحول حزب بروسك إلى قوة رديفة لهذا الأخير، وذلك بناء على تعليمات أجهزة الاستخبارات السورية نفسها.

وقد وصل الأمر بعبد الله أوجلان إلى حد إنكار الوجود الكردي في سورية، والقول إنهم مجموعة من المهاجرين، وهذا ما جاء في حوار مع نبيل الملحم الذي نشر في هيئة كتاب عنوانه (سبعة أيام مع أبو- قائد وشعب)⁽²⁴⁾.

وكان لافتاً أيضاً تأييد الحزب المذكور قرار النظام بمنع كرد دمشق من الاحتفال العلني بعيد نوروز عام 1986، وإقدام النظام على إطلاق النار على المشاركين في الاحتفال، وأدى ذلك إلى مقتل الشاب سليمان محمد أمين أدى من مواليد عام 1967 الذي كان قد انتقل إلى دمشق باحثاً عن العمل ليساعد أهله في قامشلي، ويعدده الكرد أول شهيد كردي سوري قتل من جانب أجهزة النظام بصورة علنية. وللحد من الغضب الكردي، وقطع الطريق على الاحتجاجات، قرر حافظ الأسد في ذلك الحين أن يكون يوم 21 من آذار/ مارس عطلة رسمية، ولكن باسم عيد الأم، وليس عيد نوروز، ليخفف من التوترات في الشارع الكردي من جهة، ومن دون أن يثير حفيظة البعثيين من جهة أخرى.

ومع الوقت تحول حزب العمال بدعم من النظام إلى قوة مؤثرة في الواقع الكردي، يبني قواعده في الأرياف وفي المناطق التي كانت خارج نطاق التأثير الفاعل للأحزاب الكردية السورية، ويُشار هنا على وجه التحديد إلى منطقتي كوباني وعفرين، وأرياف مدن عامودا وقامشلي وديريك (المالكية)، ولقد وصل الأمر بهذا الحزب إلى تقديم مرشحيه إلى الانتخابات البرلمانية السورية عام 1990، وفوز عدد من مرشحيه على قوائم المستقلين، وذلك بموافقة الأجهزة الأمنية السورية التي تتدخل عادة في كل صغيرة وكبيرة في ما يتعلق بالانتخابات بصورة عامة، لتبقى الأمور تحت السيطرة، وتسير وفق ما هو مخطط لها. واستمرت هذه الحال حتى عام 1991، وهو العام الذي أُجبر فيه

(24) نبيل الملحم، سبعة أيام مع أبو- قائد وشعب، ط1، 1، (أثينا: دار آخيل، 1996).

نبيل الملحم، سبعة أيام مع أبو- قائد وشعب، ط2، (بيروت: دار الفارابي 1999).

ولم يكتف الحزب المعني بتدخلاته وتجاوزاته ضمن الساحة الكردية السورية، وإنما وسَّع نطاق عملياته، ليشمل كردستان العراق، حيث هاجم البيشمركة في عدد من المناسبات، وزرع الألغام في الأرياف، واستفاد من التسهيلات التي كان الحزبان الرئيسان قد قدماها له سابقاً بموجب اتفاقيات سابقة، أو ربما بتوجيهات من النظامين السوري والإيراني مقابل مكاسب خاصة بهما. ولكن الأمور تغيرت بعض الشيء مع ارتفاع نبرة التهديد التركي ضد النظام السوري في حال استمرار الأخير في دعمه حزب العمال واحتضان زعيمه عبد الله أوجلان في دمشق. ولم يقتصر الأمر على التهديدات الدبلوماسية أو الإعلامية وحدها، بل حشدت تركيا قواتها على الحدود، ومارست مزيداً من الضغط على نظام حافظ الأسد الذي اضطر في نهاية المطاف إلى إبعاد أوجلان عام 1998، والتوقيع على اتفاقية أذنة الأمنية مع تركيا بخصوص ضبط الحدود عام 1998، وتبادل المعلومات، والتعاون الأمني⁽³⁰⁾.

ولكن الحزب المذكور لجأ بالتنسيق مع النظام السوري إلى حيل أخرى منها تشكيل حزب يضم قسماً من كوادره (التجمع الديمقراطي الكردي السوري برئاسة مروان زركي أسس في نهاية عام 1998)⁽³¹⁾ إلى جانب قسم من المتعاونين مع الأجهزة الأمنية في سبيل المحافظة على العلاقات مع قاعدته الشعبية بين كرد سورية، وذلك تحسباً لمتغيرات المستقبل. وحتى تثبت الحكومة السورية صدقيتها أمام الحكومة التركية، وتؤكد التزامها ببنود اتفاق أذنة، كانت تقوم من حين إلى آخر بعمليات اعتقال بين صفوف هذا الحزب، ولكن تلك الاعتقالات كانت تظل في نطاق الجهد التضييقي التوظيفي الذي كان النظام يمارسه كالمعتاد، وذلك كله كان يحدث ضمن إطار سياساته المعهودة في التعامل مع الأطراف الإقليمية والدولية.

(30) حول بنود اتفاق أذنة راجع:

إبراهيم حميدي، "الشرق الأوسط تنشر نص اتفاقية أذنة.. 15 تنازلات متبادلة بين أنقرة ودمشق"، جريدة الشرق الأوسط، (25 كانون الثاني/يناير 2019).

<https://2u.pw/jmCff52>

(31) حول هذا الموضوع راجع:

إبراهيم حميدي، "الرزكي في دمشق: "لست خليفة أوجلان". التجمع الوطني "بديل حزب العمال الكردستاني؟"، الحياة، (15-05-2000)، عن موقع سعورس

<https://www.saouss.com/alhayat31044284/>

التي كانت تنوء تحت أعباء الخلافات العقيمة والمماحكات النظرية الخاوية، إقناعهم. وقد استشهد قسم كبير من هؤلاء في العمليات العسكرية التي كان يخوضها حزب العمال ضد الجيش التركي، وذلك وفق الروايات الرسمية الخاصة بالحزب المعني؛ ولكن هناك شكوك قوية تشير إلى أن قسماً كبيراً منهم قد تعرضوا للتصفيات، وذلك لثنيهم عن ترك الحزب بعد أن اكتشفوا حقيقته على أرض الواقع بعيداً عن الشعارات التضليلية التي روجتها وتروجها باستمرار الماكينة الإعلامية للحزب المعني⁽²⁹⁾.

ولكن بغض النظر عن مدى صدقية الرواية الرسمية، أو صواب المعلومات الخاصة بالتصفيات التي تناقلها كثير من المتابعين، وحتى المنشقين عن الحزب المذكور، فقد تمكن حزب العمال الاستفادة من موضوع الشهداء من خلال ربط أهالي الضحايا بالحزب تحت مسمى أسر الشهداء، ليقدّم نفسه بوصفه حزب الشهداء الذي كان يعمل بطبيعة الحال مع الأجهزة الأمنية للنظامين السوري والإيراني، وذلك كله مكنه الامتداد ضمن المجتمع الكردي السوري، ليطرح نفسه منافساً للأحزاب الكردية السورية سائرهما مجتمعة.

ولعله من المناسب أن نشير في هذا الميدان إلى حقيقة الاستفادة الكبيرة التي حصلها حزب العمال من سياسة غرض النظر التي اتبعتها الأجهزة الأمنية السورية في عهد حافظ الأسد تجاهه، وكان الهدف من تلك السياسة تمكينه التمدد في المناطق الكردية السورية عبر تشكيل تنظيماته، وتوثيق العلاقات مع الأحزاب الكردية السورية التي كانت هي الأخرى على علاقة مع الأجهزة الأمنية، وذلك كله كان يندرج في إطار سياسة النظام العامة في التعامل مع الورقة الكردية السورية، وهي السياسة التي كانت تحرص على توجيه أنظار الكرد السوريين نحو الخارج، إلى جانب الرغبة في استغلال طاقات الكرد بقيادة حزب العمال في المشروعات الإقليمية الخاصة بالنظام، ولا سيما تلك التي كانت تخص مستقبل علاقاته مع تركيا.

(29) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

عبدو خليل، الاعلام والعمال الكردستاني، موقع معهد العالم للدراسات، (24 تموز/ يوليو، 2017).

<http://alaalam.org/ar/politics-ar/syria-ar/item62240717-558/>

وممارسة النشاط الاقتصادي بعيداً عن القواعد غير المكتوبة الخاصة بالتشارك والتقسام مع المسؤولين، خاصة الأمنيين منهم. هذا في حين إن قسماً من السوريين تظاهروا بتصديق الكلام الذي أراد بشار به وسيلة لتثبيت نفسه، وإضفاء قسط من المشروعية على حكمه الانقلابي الوراثي الذي بدأ بانقلاب دستوري، كما بدأ حكم والده بانقلاب عسكري على رفاق الأُمس.

وكان انتعاش ظاهرة المنتديات، وإصدار البيانات، ومنها بصورة خاصة بيان 99 والبيان الألفي، وكان للكرد السوريين دورهم الملحوظ في ذلك النشاط، ويُشار هنا إلى منتدى جلاذات بدرخان الذي يعد الشهيد مشعل النمو من أهم مؤسسيه⁽³³⁾؛ ويُشار أيضاً إلى عدد من المثقفين الكرد السوريين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الشيخ الشهيد محمد معشوق الخزنوي، والمعتقل المجهول المصير حسين عيسو، وعشرات من المثقفين الكرد.

وبعد سقوط نظام صدام حسين في العراق عام 2003، والتحركات الواعدة التي كانت تشهدها الساحة اللبنانية، ساد اعتقاد لدى السوريين مفاده بأن النظام الأسدي هو الآخر في طريقه نحو تغيير نفسه، أو مصيره هو السقوط مثل نظام صدام حسين. ولكن يبدو أن النظام المعني كان يتحسب من جانبه لاحتمالية التغيير، فاندفع مع النظام الإيراني في جهد تفجير الأوضاع داخل العراق، حيث اعتمد النظام الإيراني على الأذرع المذهبية المرتبطة به، في حين إن سلطة بشار الأسد اعتمدت على فلول البعثيين العراقيين، والجماعات التكفيرية التي فتح لها الحدود، ومدّها بالإمكانات الكافية لتعيث في العراق فساداً، بعد فتح الحدود لتدخل العراق تحت شعار الجهاد ضد الأميركي الكافر وزعيم الاستكبار العالمي.

ويبدو أن الأجهزة الأمنية السورية كانت تراقب الأوضاع عن قرب داخل المجتمع الكردي السوري، وتتابع تفاقم الغضب الشعبي الكردي خارج نطاق الأحزاب الكردية

وبعد اعتقال عبد الله أوجلان عام 1999، حدث لغط كبير بين أعضاء حزبه، وكان الارتباك أمام الخيارات، وجرى الوصل في نهاية المطاف إلى قرار ينص على تأسيس ثلاثة أحزاب فرعية شكلية في كل من سورية والعراق وإيران، تكون في حقيقتها فروعاً للحزب الأم، حزب العمال، مرتبطة معه بصورة عضوية. وهكذا أسس حزب الاتحاد الديمقراطي عام 2003 المرتبط عضوياً بصورة شمولية مع حزب العمال⁽³²⁾.

ومع انحسار ضغط حزب العمال الكردستاني على الساحة السورية بعد اعتقال أوجلان وفرض قيود اتفاق أضنة على النظام الأسدي، كان ثمة نوع من الانتعاش النسبي في نشاط الأحزاب الكردية السورية، إلا أن ذلك الانتعاش ظل في حدود التفاهات الشكلية، واللقاءات المناسباتية. فقد استمرت الانشقاقات، وعجزت الأحزاب المعنية عن إيجاد صيغة من العمل المشترك في ما بينها، وذلك نتيجة الخلافات الشخصية والاصطفافات الكردستانية إلى جانب التدخلات الأمنية. وكان من نتائج ذلك كله ابتعاد كوادر كفية عن تلك الأحزاب، وعزوفها عن العمل الحزبي المنظم.

سادساً: الكرد والحركة السياسية الكردية

في عهد بشار الأسد بدءاً من عام 2000

بعد وفاة حافظ الأسد عام 2000 ظن كثير من السوريين أن بشار الأسد، وارث الجمهورية، سيكون بداية مرحلة جديدة يتصالح خلالها النظام مع الشعب عبر فتح الأفاق أمام حريات التعبير، واحترام الحقوق، وتجاوز التركة الثقيلة التي تركها حافظ الأسد سواء في الميدان الأمني أم الاقتصادي، وحتى على صعيد العلاقات مع الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي.

وكان خطاب القسم بمنزلة وعد للسوريين بالكثير على صعيد مكافحة الفساد، وضمن حرية الرأي والتعبير،

(32) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

سيروان فجو، "حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا: أوراق كردي وحسابات دولية، مركز الجزيرة للدراسات، 10 مارس 2016

(33) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

مشعل النمو، "ورقة ضبط بإفادة المدعو مشعل النمو بتاريخ 21-8-2008"، موقع صفحات سورية، (31 أيار/ مايو، 2009).

الجمهورية الكردي المدني الأعزل، وقد تسبب ذلك في استشهاد حوالي 40 شخصًا، فضلًا عن الجرحى وآلاف المعتقلين. واستمرت التوترات في الأيام اللاحقة، كما استمر إطلاق الرصاص على المدنيين العزل، وكان ذلك بمنزلة تهديدات مبطنة، وصيغة من صيغ توجيه الرسائل الأمنية بهدف دفع الكرد إلى التزام الصمت أو الرحيل أو انتظار الأسوأ⁽³⁴⁾، وذلك تمامًا كما كان في حادثة إحراق سجن الحسكة التي ذهب ضحيتها عشرات المسجونين، وما زالت الأسئلة المهمة التي يسعى أصحابها للوصول إلى معرفة ما حدث بالفعل مفتوحة، لتظهر الأجوبة التي تروجها الأجهزة الأمنية، وتؤكد أن ما حصل في عداد أسرار الدولة التي لا يجوز البوح بها لأي كان⁽³⁵⁾.

ولكن الإيجابي بعد انتفاضة قامشلي أن العقلاء من العرب والكرد والسريان تدخلوا، ووضعوا حدًا لخطر أحداث فتنة بين العرب والكرد كانت السلطة تخطط لها بهدف التحكم في الطرفين.

ولكن الكرد لم يلتزموا الصمت كما كانت الأجهزة الأمنية تتوقع وتريد بل انفجر بركان الغضب الكردي ليمتد سريعًا إلى المدن والبلدان جميعها في الجزيرة وعين العرب/ كوبياني ومنطقة عفرين، وتجاوزتها لتصل إلى التجمعات الكردية الكبيرة في المدن الرئيسية مثل دمشق وحلب، وسرعان ما تفاعلت الجاليات الكردية السورية الموزعة في شتى أنحاء العالم مع الحدث، وكانت التظاهرات والاعتصامات أمام السفارات السورية في العواصم وأمام القنصليات في المدن الكبرى؛ وخرجت القضية الكردية السورية إلى العالم بعد عقود من التعتيم البعثي الأسدي عليها. وبدأت مشاركات الكرد في ندوات مراكز الأبحاث والبرلمانات الدولية وحواراتها، وكانت القضية الكردية السورية موضوعًا لتقارير وبرامج إعلامية في عدد من دول العالم.

(34) حول هذا الموضوع راجع:

صبيح حديدي، "انتفاضة قامشلي 2004: كرامة الجوهر"، جريدة القدس العربي، (14 آذار/ مارس، 2021).

<https://2u.pw/wHAUCib>

(35) للزيد حول هذا الموضوع راجع:

عبد الباسط سيدا، المسألة الكردية في سورية، فصل منسية من معاناة مستمرة، ص 91-93.

السورية سواء المدججة منها أم المترددة أم المترهلة أم المنشغلة بشعارات إبهارية من دون مرتكزات واقعية تُضفي الصداقية أو الواقعية على ما كانت تدعي أنها تناضل من أجله.

فالكرد السوريون كانوا يعانون اضطهادًا اقتصاديًا مريعًا، تمثل في إبعاد الشباب الكرد عن الوظائف، ما عدا أولئك الذي كانوا أعضاء في حزب البعث، أو أولئك الذين قد حصلوا بطرائق شتى منها الرشاوى، ومنها المحسوبيات، على موافقات أو تزكيات أمنية.

أما قطاع الزراعة، فقد كان في تراجع مستمر نتيجة السياسة التدميرية التي اعتمدها النظام من جهة السماح بحفر الآبار الارتوازية العميقة بصورة عشوائية مقابل الدفع للمسؤولين، وعدم اعتماد الأساليب العلمية في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، فضلًا عن تحكم أجهزة الأمن في منح الرخص والموافقات الخاصة بالمشروعات الزراعية والصناعية والتجارية، وحرص الدولة على الإبقاء على المناطق الكردية مناطق مهملة، وفوق هذا وذاك كانت المناطق المعنية ميدانًا للنهب والسلب من المسؤولين الأمنيين والموظفين الحكوميين الكبار الذين غالبًا ما كانوا يعملون بغطاء من الأجهزة الأمنية ويتقاسمون مع مسؤوليها الغنائم.

وقد بلغت الأوضاع ذروة التوتر نتيجة الواقع المعيشي مسدود الأفاق الذي كان الكرد السوريون يعيشونه، إلى جانب سياسة الاضطهاد المزدوج الرسمية المستمرة منذ بدايات سيطرة حزب البعث على الحكم عام 1963، إلى جانب التوقعات بحدوث متغيرات جذرية في المنطقة في إثر ما حصل في العراق، وما كان في طريقه إلى الحدوث في لبنان. في هذه الأجواء حاولت الأجهزة الأمنية بأساليبها المعهودة إحداث شرخ بين العرب والكرد في منطقة الجزيرة من خلال دفع بعض المرتبطين معها ممن دخلوا مع مشجعي فريق الفتوة من دير الزور إلى الملعب الرياضي في قامشلي، واستفزوا الجمهور الكردي من مشجعي نادي الجهاد في قامشلي بعبارات لا علاقة لها بالرياضة، ولا بالقواعد المتعارف عليها بين مشجعي الفرق المتنافسة، وإنما كانت شعارات موجهة ضد الكرد، وتستهدف إثارتهم ودفعهم إلى التصادم الذي يبدو أن السلطات كانت قد استعدت له جيدًا، وهذا ما تبين من خلال إطلاقها الرصاص الحي على

وكان رد السلطات المعنية (البعثية-الأسدية) على خطوة تشكيل إعلان دمشق الملاحقة والمتابعة، والقبض على الفاعلين السياسيين في الوسطين العربي والكردي.

وقد تميزت مرحلة ما بعد انتفاضة قامشلي بانتعاش النشاط الكردي السوري في أوروبا عبر الجمعيات والمجالس والندوات والاحتفالات بعيد نوروز، وكانت الدعوات إلى ضرورة توافق الأحزاب الكردية على برنامج وطني سوري يحدد المطالب الكردية، ويلقي الضوء على الآليات والأساليب التي يمكن اعتمادها لتحقيق تلك المطالب. وقد بذل جهد جاد في هذا المجال، إلا أن بعض الأحزاب الكردية، أو ربما بكلام دقيق بعض العناصر الحزبية، عرقلت ذلك الجهد لأسباب عدة تخصها، ولكن علينا ألا نتجاهل هنا دور الأجهزة الأمنية السورية، ومساعدتها المستمرة عبر عملائها في سبيل تشتيت العمل السياسي الكردي السوري، والوقوف بالمرصاد لمساعي الللممة والتوافق. والأمر المؤسف أن بعض الأحزاب الكردستانية قد أسهمت في عرقلة ذلك الجهد، وذلك لقاء حصولها على مكاسب حزبية من جانب النظام.

اغتيال بعدئذ الشيخ الشهيد معشوق الخزنوي في 10 أيار/ مايو 2005، وذلك لدوره البارز في ميدان رفع معنويات الناس، ودعوتهم إلى نبذ الخلافات والتركيز على مواجهة الظلم، ومشاركاته الفاعلة في النشاط الجماهيري في الداخل السوري، وزيارته عددًا من الدول الأوروبية بهدف التعريف بالقضية الكردية السورية، والمطالبة بالضغط على النظام السوري من أجل إيجاد حل عادل لها. كان ذلك كله من بين الأسباب التي دفعت بالنظام المعني إلى تدبير مسألة اختطافه بعد عودته إلى سورية، ومن ثم اغتياله، وفبركة قصة خيالية بهدف التنصّل من مسؤولية قتله.

أما في الداخل السوري، فقد زاد النظام من ضغطه على الكرد عبر الإجراءات التعسفية التي سوقها في صيغة قوانين إدارية ومراسيم كيدية، ومنها المرسوم 49 لعام 2008 الذي تعامل مع المناطق الكردية كلها بوصفها مناطق حدودية، لا يمكن إجراء عمليات بيع وشراء للعقارات فيها، أو ترميمها، أو بيع الأراضي الزراعية أو شرائها إلا بموافقات الأجهزة الأمنية مجتمعة، وهو الأمر الذي كان من المحال أن يتحقق بالنسبة إلى المشتريين أو المستثمرين الكرد، وما زال.

ولكن الذي كان يثير الأسى أن انتفاضة الربيع الكردي التي كانت في 12 آذار/ مارس 2004، وهي المعروفة بانتفاضة قامشلو، لم تتحول بكل أسف إلى انتفاضة سورية عامة، كانت الأوضاع الإقليمية والدولية مواتية لها. وربما مسوغ ذلك ضعف العامل الذاتي السوري المعارض، إن لم نقل غيابه وعدم استعداده للمجازفة، على الرغم من أن الانتفاضة كانت فرصة ذهبية جمعت بين وفد ضم ممثلين عن أحزاب المعارضة السورية وقواها؛ سافر من دمشق إلى قامشلي حيث التقى مع قادة الأحزاب الكردية والفعاليات المجتمعية الكردية. فالأحزاب السورية كانت منقسمة على ذاتها، تعاني الخلافات والتباينات، وبخاصة بين تلك التي كانت في الجبهة، وتلك التي كانت خارجها.

ولكن مع ذلك كانت الانتفاضة الكردية مناسبة دفعت بالأحزاب والقوى السياسية والشخصيات الوطنية السورية المعارضة إلى التفكير في إمكان الارتقاء بالأساليب النضالية وتحسينها لتتلاءم مع المهمات المطلوبة بما ينسجم مع وعي السوريين وتطلعاتهم.

وكان تأسيس إعلان دمشق الذي عُقد أول مشروع سياسي وطني منذ سيطرة حزب البعث على الحكم، ضم أحزابًا سورية وطنية وأخرى عربية قومية إلى جانب الأحزاب الكردية وقوى سريانية وشخصيات وطنية سورية من مختلف الانتماءات المجتمعية السورية، وكان الهدف الجامع التغيير الديمقراطي في سورية لمصلحة الشعب السوري بمكوناته المجتمعية كلها وفي مختلف الجهات السورية. ولأول مرة أقرت الأحزاب السورية المنضوية تحت إعلان دمشق بوجود قضية كردية في سورية تعد قضية وطنية عامة تستوجب الحل، وذلك بعد أن كانت تلك الأحزاب أغلبها تشكك في حجم الوجود الكردي وتاريخه في سورية، وتتجاهل حقوق الكرد والظلم الذي كانوا يعانونه. وكان قسط كبير من المعارضين السوريين يتعاملون مع الرواية البعثية بخصوص الكرد وكأنها من المسلمات⁽³⁶⁾.

(36) للمزيد حول مقدمات وظروف تشكيل إعلان دمشق راجع:

جورج صبره، "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي- القصة الكاملة"، جريدة العربي الجديد، (6 نيسان/ أبريل، 2019).

التي طرأت عليه، والتحويلات الكبرى التي كانت، نرى أنه من الأفضل إرجاء عملية البت فيه بصورة مفصلة إلى مناسبة أخرى.

ولوحق في الوقت ذاته الناشطون الكرد، وعلى الرغم من سياسة غض النظر التي اتبعتها السلطات تجاه طباعة بعض الكتب الأدبية ونشرها، إلا أن تلك السياسية ظلت مزاجية غير مستندة إلى قوانين أو مواد دستورية واضحة تعترف بالوجود والهوية الكرديين، ولا تقر بالحقوق المترتبة على ذلك، خصوصاً من جهة الحقوق الثقافية.

سابعاً: خاتمة

مع اندلاع الثورة السورية في ربيع عام 2011 وزعت المواقف منها في الوسط الكردي بين ثلاثة اتجاهات:

الأول مثل مواقف الشباب الكردي السوري الذي تفاعل مع الثورة منذ اليوم الأول بل ثمة عدد من الناشطين الكرد ممن شاركوا في التظاهرات والاعتصامات والنشاط الإعلامي في بداياته في دمشق وحلب، إلى جانب المدن والبلدات في المناطق الكردية، ويُشار هنا إلى تظاهرات عامودا الشهيرة التي كانت تُبث بعد تظاهرات حمص ومهرجاناتها مباشرة في وسائل الإعلام العربية والدولية، وكان ناشطو عامودا من الشباب المنخرطين في الثورة يتنافسون مع ناشطي كفرنبل لتقديم كل ما هو مبدع لمصلحة الثورة.

أما الاتجاه الثاني، فقد شُخص في مواقف الأحزاب الكردية المترددة التي كانت تسوّغ ترددها تحت شعار: النظام دكتاتوري والمعارضة شوفينية.

في حين إن الاتجاه الثالث ممثلاً في حزب الاتحاد الديمقراطي التابع بصورة عضوية لحزب العمال الكردستاني، ويعد واجهته السورية، يدعو انسجاماً مع نهجه التضليلي إلى أولوية المحافظة على مصلحة الكرد، واعتماد النهج الثالث. وذلك بعد أن عقد النظام صفقة مع حزب العمال، كُلف الأخير بموجها بمهمة التحكم في المناطق الكردية، وقطع الطريق على تفاعل الكرد مع الثورة السورية بالأساليب كلها، بما في ذلك أساليب الإرهاب والقمع والاعتقال والتغيب والاعتقال.

ونظرًا إلى تشعبات هذا الموضوع، والمتغيرات الكثيرة

بلغة أجنبية

المصادر والمراجع

بالعربية

1. Allsopp, Harriet, The Kurds of Syria, (London-New York: I.B. Tauris&Co, Ltd 2016).
2. Cleveland, William L. and Bunton, Martin, A History of The Modern Middle East, 6 Edition, (New York: Routledge 2018).
3. Montgomery, Harriet, The Kurds of Syria- An existence denied, (Berlin: Europäisches für Kurdische Studien, 2005).
4. Namî, Samî Ehmed, Dîmenin ji Dîroka Winda, (Stockholm: APEC, 2000).
5. Tejel, Jordi, Syria's Kurds, History, Politics and Society, (New York: Routledge 2009).
1. البارزاني. مسعود، البارزاني والحركة التحررية الكردية، (أربيل: دن، 2002).
2. الحاج. عبدالرحمن، البعث الشيوعي في سورية (1919-2007)، ط1، (بيروت: الجسور للترجمة والنشر، 2017).
3. الكيلاني. شمس الدين، مدخل في الحياة السياسية السورية: من تأسيس الكيان إلى الثورة، (الدوحة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).
4. الملحم. نبيل، سبعة أيام مع أبو- قائد وشعب، ط2، (بيروت: دار الفارابي، 1999).
5. بيكر. جيمس، مذكرات جيمس بيكر: سياسة الدبلوماسية، مجدي شرشر (مترجمًا)، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).
6. درويش. عبد الحميد، أضواء على الحركة الكردية في سوريا، (دم: دن، 2000).
7. سيدا. عبد الباسط، "آثار اتفاقية سايكس بيكو وتوابعها في رسم حدود الجزيرة السورية"، ع: 20، 19، مجلة قلمون، (تموز/ يوليو، 2022).
8. سيدا. عبد الباسط، المسألة الكردية في سورية: فصول منسية من المعاناة المستمرة، (عمان: دار عمار، 2013).
9. صاغية. حازم، الانهيار المديد: الخلفية التاريخية لانقراض الشرق الأوسط العربي، (بيروت: دار الساقى/ 2013).
10. عبد الرحمن. حسام عيسى، "معضلة الأكراد السوريين بين صيرورة الاندماج وأسطورة الانفصال"، ع: 463، مجلة المستقبل العربي، (أيلول/ سبتمبر، 2017).
11. غريب. إدموند، الحركة القومية الكردية، (بيروت: دار النهار، 1973).
12. ميراني. علي صالح، الحركة القومية الكوردية في كوردستان سوريا: 1946-1970، (دهوك: سريز، 2004).